مشاركة السكان في التنمية المحلية واليات الارتقاء بها حالة دراسية لبلديات من شمال ولاية سطيف "بوقاعة، عين الكبيرة، عموشة، قنزات "

شواش عبد القادر

كلية علوم الأرض والهندسة المعمارية، قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي

تاريخ الإستلام 2016/11/22– *تاريخ القبول* 2017/05/24

الملخص

تقدم المشاركة على اساس انها احدى المحددات و الاشتراطات الاساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في مجال تفعيل التنمية المحلية المندمجة من الوجهة العملية ، والاهم في ذلك هو الانتقال من المشاركة الى الشراكة في التنمية غير ان هذا يستدعي توفير مناخ شامل ومنظومة اجتماعية اقتصادية ومؤسساتية تكيف التحام وتوزيع جيد و متحكم فيه في الادوار للفاعلين في التنمية والمتمثلة في الدولة كوصاية و المجتمع المدني كجمعيات اهلية غير حكومية وسيطة بين الحكومة و القاعدة ، الى جانب القطاع الخاص و المواطن الذي يمثل الحلقة الاساس في الفعل التنموي والطرف الاهم الذي تدور حوله كل المقاربات.

البحث ينظر في اهمية المشاركة والادوار الموزعة على الفاعلين من خلال الاعتماد على الاستبيان والمقابلات الشخصية لمناقشة بعض القضايا الجوهرية ذات الصلة، الى جانب الاليات التي تسمح بالانتقال الحقيقي من المشاركة الى الشراكة في التنمية والاكراهات المطروحة على مستوى الجماعات المحلية، محاولين تقديم عرض حال للتوجه إلى الأحسن في الآفاق لتجاوز العديد من الإخفاقات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية ; المشاركة ; الشراكة ; الفاعلين ; التهميش والإقصاء ; اللامركزية.

Résumé

La participation se présente comme une condition sine qua non du bon fonctionnement de la mise en œuvre des actions de développement local intégré. Le plus important, c'est le passage de la participation à la coopération dans le processus de développement. Cette opération exige un système socio-économique favorable dans lequel les entreprises veillent à la répartition des rôles des différents acteurs et à leur cohésion dans le développement local. L'Etat, comme superviseur, et la société civile, à l'instar des organisations non gouvernementales (ONG), jouent le rôle de médiateur entre le gouvernement et les gouvernés. Dans ce contexte, le citoyen, qui représente le centre d'intérêt des différentes approches, est le pivot des actions de développement.

Cette recherche traite l'importance de la participation et les différents rôles que les acteurs sont appelés à jouer en rapport avec notre cas d'étude basé sur les observations et les enquêtes menées sur terrain. En outre, quelques mécanismes sont mis en avant en vue de permettre le passage réel de la participation à la coopération dans le domaine de développement. Les options mises en pratique au niveau des collectivités locales sont passées en revue afin de dépasser les multiples échecs.

Mots clés : développement local, la participation, la coopération sociétale, les acteurs, la marginalisation et l'exclusion, décentralisation.

Abstract

The participation is as a prerequisite for the functioning of the actions in the integrated local development. What is important is the transition from participation to cooperation in the development process. This requires a reliable social and economic system in which companies shall ensure the division of roles and responsibility of the different actors and their cohesion in local development. The state, as a supervisor, and civil society, as non-governmental organizations (NGOs), play the role of mediator between the government and the governed. In this context, the citizen, which is the main focus of different approaches, holds an influential place in development actions.

This research discusses the importance of participation and the different roles that the actors will play in relation to our case study based on observations and field investigations. In addition, some mechanisms are put forward in order to allow for the shift from participation to cooperation in the field of development. The tested, workable, options chosen by the local government to overcome the multiple failures are reviewed.

Keywords: Local development, participation, social cooperation, actors, marginalization and exclusion, decentralization.

المقدمة

أصبحت التنمية المحلية أكثر اقترانا بالمشاركة من الاليات باعتبارها الوعاء الأنسب للانتقال الى التنمية الذاتية، مما دعى بالفاعلين على مستوى هرم الدولة بتضمين مبدا الديمقراطية التشاركية لتوسيع صلاحيات الجماعات المحلية وتحفيز المجتمع المدني والسكان على المساهمة والاندماج في كل عمليات الإدارة والتدبير المحلي، وهو ما سمح بالوقوف على نتائج عملية جيدة تسمح بالكشف عن مستوى مساهمة السكان في الاستحقاقات ومتابعة المداولات تقديم الخبرة والمشاركة في العمليات التنموية والتخطيط.

الانتقال الى اللامركزية في ادارة الجماعات المحلية في مجال تفويض المسؤوليات الى الجماعات المحلية واشراك المواطن في التنمية بفعالية كفيل بتحقيق قيم مضافة وتنمية مجتمعية محلية برزت دعوة صريحة الى تنشيط المجتمع المدني والسكان والاستثمار الجيد في الموارد البشرية لرفع مظاهر الاقصاء والتهميش مقابل ارساء تنمية مجتمعية تشاركية، تسمح للجماعات المحلية بالاضطلاع بمهامها وتنمية اقليمها انطلاقا من الوفورات المحلية و الموارد البشرية التي تحوزها معززة الأطر و الاليات التي تجعل من التنمية الذاتية البديل الاشمل و المستدام في التنمية.

لأهمية المشاركة في تحفيز النمو و تفعيل التنمية المحلية تم اجراء دراسة ميدانية على عينة من البلديات بالإقليم الشمالي لولاية سطيف من خلال توزيع استبيان على السكان و اجراء مقابلة مع أعضاء من المجالس الشعبية المنتخبة ، للبحث في التمثلات الجديدة بعد التحول نحو اقتصاد السوق و التوجه الى إرساء اللامركزية و الديمقراطية التشاركية ، الى جانب البحث في العلاقات بين المواطن و منتخبيه في إدارة التنمية ، و محاولة تحديد الأطر و الاليات المناسبة للارتقاء بالمشاركة في التنمية المحلية كبديل لتقلص التهميش و التخلف التنموي اعتمادا على القدرات الذاتية .

1-التنمية المحلية و المشاركة اية علاقة ؟

تعتبر المشاركة في جهود التنمية المحلية من المقومات الاساسية التي تساعد على نجاح برامج التنمية لما توفره لها من دعم مجتمعي يتمثل في الدعم المادي و المعنوي ، حيث تحظى برامج تنمية المجتمع المحلي التي يشارك فيها سكان المجتمعات المحلية باعتراف مجتمعي يساعدها على البقاء و الاستمرار[1]، فمن هذا المنطلق ايقنت مؤسسات الدولة مدى اهمية مشاركة الفاعلين في التنمية المحلية من خلال ان العديد من المشاريع الاجتماعية و الاقتصادية لم تحقق النجاعة الا بعد ان تم تمكين للمجتمع المحلي في المشاركة و وضع الخطط و البرامج ، غير انها على العموم من الوجهة العملية مغيبة و مستخف بها ويتم استبعاد مشاركة الفاعلين المحليين في العديد من المداولات والعمليات التخطيطية تفاديا للاصطدامات مع القاعدة او تجنبا للعراقيل التي قد تصادف الاشغال على المستوى المحلي او حتى تقدم الإدارة المحلية في تدبير مدونات التخطيط او الاعداد لمخططات التنمية و أدوات التعمير خاصة و انها مقيدة بفترات زمنية و ملزمة إداريا مع الدائرة و الولاية و المديريات التنفيذية بالإبلاغ ، فهذا الاستخفاف كثيرا ما يؤدي الى العزل الاجتماعي و تنمية الهوة و التباعد بين الادارة المحلية والمواطن مما يعمل على تراجع الثقة و تبديد مصداقية المجالس التي تتحول الى اداة ادارية بيروقراطية ، تتنصل من انها ناشئة من الارادة الشعبية وهو ما يكرس التباعد و الرداءة ، انفراد هذه المجالس بسلطة القرار و مزاولة التنمية بدون الرجوع الى القاعدة تكون التنمية المحلية فاقدة ومفرغة من قيم الديموقراطية التشاركية.

عملية المشاركة لا تقتصر فقط على جانب الاستشارة التي يأخذ بها اصحاب القرار او الجهاز التنفيذي عند الحاجة بل تتعداها الى تحويل الاقوال الى افعال مجسدة في مشاريع تنموية ساهمت فيها كل الشرائح المجتمعية كشركاء في مجال التخطيط ، اتخاذ القرار ، والتنفيذ والتقييم للعملية التنموية فهذا ما يعزز في النهاية حفظ الصالح العام والتصدي للبيروقراطية و اشكال الفساد الى جانب تمكين المشاركين من الاستيفاء بحقوقهم ، ان مشاركة المواطنين في التنمية تجعلهم يدركون حجم مشكلاتهم و امكاناتهم وحقيقة الخدمات و البرامج التي يشتركون فيها كما انها وسيلة طيبة لتدعيم الرقابة المجتمعية على المشروعات الحكومية و هي بذلك تكون بمثابة ضمان لتعديل مسار التقييم والتنمية لما يتماشى و مصالح المجتمع [2] .

تبقى الدولة مسئولة عن بذل الجهد في التخطيط والتنفيذ غير ان هذا لا يعني اعفاء المواطنين من دورهم ومشاركتهم، ولعل هذا الدور يتطلب مرتكزات المشاركة التي ذكرت فبغيرها لا يكتب له النجاح، كما انه لابد من تفادي المعوقات التي تنقص من دور المشاركة وأهدافها [3] المشاركة البناءة بين مختلف المتدخلين في مجال البرمجة والتخطيط والاشراف على البرامج وحتى ممارسة التقويم يرقي من الإدارة والتسيير ويسمح بإرساء قواعد ذات فعالية تتأسس الشفافية والديموقراطية التشاركية المحلية، فعالية و نجاعة التنمية تتوقف استثناء على مشاركة كل الفاعلين وبالأخص السكان المحليين .

2 –مجال الدراسة والوسيلة المستعملة :

استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة للحصول على .... من طرف المواطنين والمقابلات مع المجموعة المركزة والتي شملت رؤساء المجالس البلدية وأعضاء من المجلس وتم تحليل البيانات المصرح بها، فتم استقراؤها وتحليلها وفق ما يخدم الدراسة، وجاء تصميم الاستبيان مكونا من 6 محاور، الأخير منها خص بالدراسة موضوع تفاعل الساكن مع جمعيات المجتمع المدني، والمشاركة في التنمية المحلية من خلال الانتخابات ومداولات المجلس الشعبي البلدي مع الحرص على تضمين خلفيات الاحجام على المشاركة ثم مدى الاطلاع من عدمه على تقارير المداولات.

1.2 –حدود و محددات الدراسة :

–**الحدود الزمنية:** تم توزيع الاستبيان في شهر جانفي 2013

–**الحدود البشرية:** توزيع الاستبيان على تلاميذ اقسام الرابعة متوسط كواسطة مع الولي .

–**الحدود المكانية:** متوسطات بمراكز بلديات عين الكبيرة، عموشة في الشمال الشرقي من الولاية وكل من بوقاعة وقنزات في الشمال الغربي (كما هو موضح في الخريطة رقم: 1 أعلاه)

–**عينة الدراسة:** عينة عشوائية

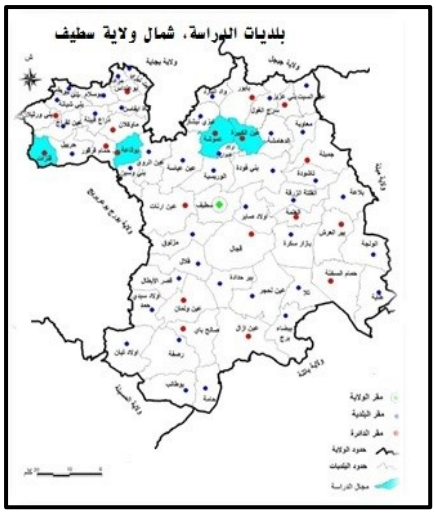

2.2 – خصائص عينة المبحوثين:

تم توزيع 120 استبيان على التلاميذ، بمتابعة جيدة تم استرجاع اغلبها، غير ان اثناء عملية الفرز تم الغاء العديد منها لعدم ايفائها بالمحددات المقصودة من الاستبيان، فكانت 110 بعين الكبيرة، 105 بوقاعة و100 بعموشة و96 استبيان بقنزات، 86 % ذكور و14 % اناث.

الشكل رقم :1 **الفئات العمرية للمبحوثين**

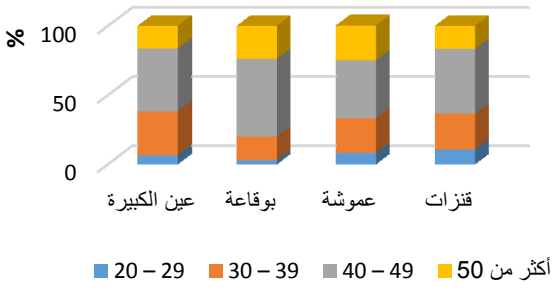

بالنسبة لفئات الاعمار فالمتوسط عبر البلديات الأربعة كان من خلال مثول فئة 40–49 سنة بنسبة 47.5 % اذ تمثل نسبة معتبرة من اجمالي المبحوثين من حيث التصنيف حسب العمر وتعد الفئة الفاعلة والوظيفية في الحراك العام، ثم فارق طفيف بين الفئة 30–39 والفئة ازيد من 50 سنة على التوالي: 24.9 % و20.4 % وبنسبة اقل الفئة 20–29 سنة ب 6.8 % ويمكن استقراء الفروق في الفئات العمرية على مستوى البلديات (كما هو موضح في الشكل رقم: ...).

اما من حيث المستوى التعليمي فاغلب المبحوثين ذوي مستوى التعليم المتوسط بما يوازي 30.2 % و23.2 % من المستوى الابتدائي، المستوى العالي لا يمثل سوى 18.5

% بأهم نسبة من التعليم الثانوي الذي يمثل 15.5 %، اما نسبة الاميين مجاليا لا تزال مهمة وتمثل 12.3 % لها تداعيات في تراجع المساهمة للمواطن في التنمية المحلية.

الشكل رقم :2 المستوى التعليمي للمبحوثين

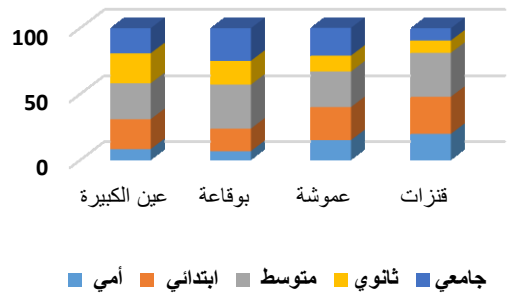

3-نتائج الدراسة ومناقشتها:

1.3 المجتمع المدني شريك لم يضطلع بأدواره المنتظرة:

تتأسس المشاركة في التنمية المحلية في حدود التحام ثلاثة عناصر مفصلية متمثلة في: الدولة – المجتمع المدني – القطاع الخاص او المواطن وتعمل وفق حلقات متصلة مترابطة، وهو ما يسمح باسهام المواطنين بدرجة او أخرى في التصميم والاشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية او بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية [4].

الحوكمة المحلية تجعل من المجتمع المدني قوة طلائعية رائدة في المجتمع كونه فاعل سياسي واقتصادي اجتماعي ، فالسياسات الحكومية والبرامج لتنموية المحلية تستمد فاعليتها من انسجام و اندماج المجتمع المدني في اتخاذ القرار ، المتابعة و التنفيذ الى جانب ممارسة حقه في المسائلة المحلية ، عليه فالمجتمع المدني هو الاخر من الاليات الفاعلة على الساحة المحلية من خلال تبني التنمية المحلية وانابة اجهزة الدولة في العديد من المجالات فدرجة النضج و الفاعلية و نوعية القيادة لأعضائه رهان اساسي في كسب التحدي على مستوى البلديات الفقيرة ، خاصة و ان العديد من المشاريع و السياسات التي اتت نتائجها كانت من صنع المنظمات الغير حكومية[5] ، لأهمية هذا الجانب تم الوقوف على علاقة المواطن مع أنشطة جمعيات المجتمع المدني ، فنتائج الاستبيان على مستوى البلديات تكشف مدى الالتحام و الارتباط الموجود فيما بين المواطن و الجمعيات الفاعلة ، فكانت الإجابات بنعم حسب النسب موزعة كالاتي :

63.5 % بقنزات ، 60.9 % عين الكبيرة ، 59 % عموشة ، 52.3 بوقاعة ، رغم الفروق الموجودة مجاليا لكن يمكن الوقوف بالإيجاب على تمثل يمكن تعزيزه في مضاعفة الاسهام والمشاركة اصبح متاحا لجمعيات المجتمع المدني من النشاط و العمل على كافة المستويات الاقتصادية الاجتماعية و الانسانية حيث تدخل كشريك في البرامج التنموية و الاستراتيجيات الحيوية على غرار حماية البيئة ، مواجهة الفقر ، محو الامية ، تدعيم المناطق الريفية بالأعمال التحسيسية و التطوعية ، لكن اعمال هذه الجمعيات انحسرت في قطاعات و مناطق دون اخرى، كما انها تواجه انسداد من طرف الادارة المحلية اذ لم تحصل القناعة لديها على اساس ان جمعيات المجتمع المدني من بين الحلقات المشروطة و التي لا يستغنى عنها في انجاح المشروعات التنموية نتيجة هذه الاهمية أشار برنامج الأمم المتحدة للإنماء **(1995)**بأنّ المشاركة هي عملية من خلالها يتم أشراك أصحاب المصالح والسكان المحليين الذين يؤثرون على ويشتركون في مراقبة واتخاذ القرارات الخاصة بتنمية المجتمعات العمرانية مع السلطات الرسمية .

الشكل رقم :3 المساهمة في انشطة جمعيات المجتمع المدني

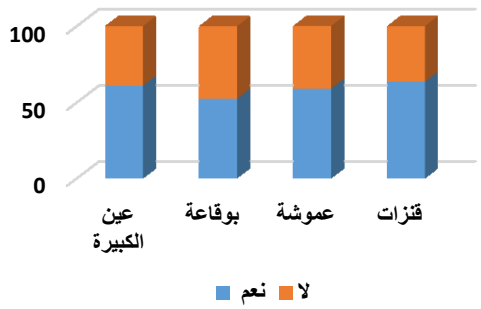

لمعرفة نوعية المشاركة بالنسبة للمواطنين و القطاعات المفضلة كانت إجابات المبحوثين مركزة بوجه خاص على التوجه نحو القطاع الاجتماعي الاقتصادي و هو النفعي و الأكثر استجابة للحاجيات و النقص المسجل و الذي لم يتم تداركه من خلال المشاريع التنموية، وهو القطاع الذي حاز على اكبر النسب من خلال 63.6 % بوقاعة ، 59.7 %

الشكل رقم :04 مجالات مشاركة المواطن في الانشطة

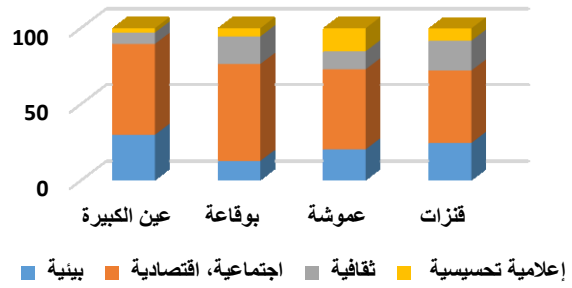

بعين الكبيرة وبأهمية اقل بعموشة 52.6 % ، اما قنزات فالنسبة اضعف 47.5 % ومن حيث الأهمية كذلك يأتي المجال البيئي في المرتبة الثانية حسب اهتما م السكان ويشمل مختلف الاعمال التطوعية التي تقوم على حماية المحيط ، القيام بعمليات التشجير ، المساهمة في تحسين اطار الحياة بالأحياء...، يأخذ هذا المجال أهمية بالغة من حيث اجتذاب المشاركين بعين الكبيرة 29.8 % و قنزات 24.5 % ثم عموشة 20.3 % و بوقاعة باقل نسب المشاركة ب 12.7 % .

في إطار الإجابة بعدم المشاركة في أنشطة الجمعيات المحلية تم الوقوف على الخلفية والتي تمثل احدى المعيقات الأساسية التي تمنع من تفعيل مشاركة السكان خاصة وأنها أنشطة غير ربحية ترتقي بإطار الحياة وتحسن من وتائر ومستويات التنمية بالإقليم، نتائج الاستبيان كانت متباينة جدا تكشف عن وجود خصوصيات اجتماعية ثقافية متمايزة على مستوى الإقليم، فأكثر المعيقات شدة في عين الكبيرة مثلا ان خلفية عدم المشاركة تعود الى ان 30.2 % من السكان يرون ان المشاركة غير مفتوحة ولا تمارس بحرية

وبنفس النسبة يرون ان الأنشطة غير هادفة و لا تدخل في قناعة السكان لتشكل لهم دافعية المشاركة بعيدة عن الطلب

الشكل رقم : 5 خلفيات عدم المشاركة في الانشطة

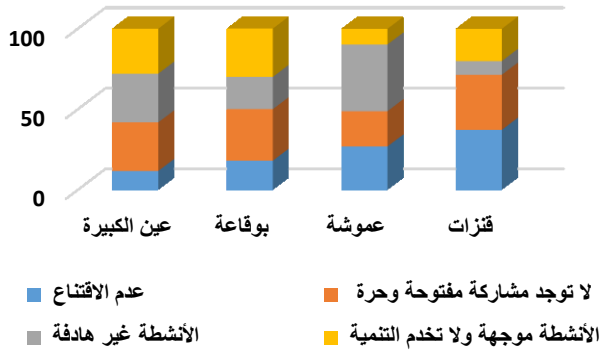

و الطموح ، 27.9 % يرون انها موجهة لأغراض غير التنمية لمصالح حزبية ، وتبقى نسبة 11.6 % من السكان ليست لهم قناعة نهائيا بدور و أنشطة الجمعيات النتائج تسمح لنا بالوقوف على اللاتجانس في إجابات السكان مجليا وهو ما يتأكد على مستوى بلدية عموشة المجاورة لعين الكبيرة فإجابات المبحوثين تشكل مفارقة عن سابقتها 26.8 % ليسوا مقتنعين، 21.9 %يرون ان المشاركة غير مفتوحة وحرة، وبأعلى نسبة على مستوى البلديات المدروسة ب 41.4 % يرون انها غير هادفة و9.7 % يرون انها موجهة ولا تخدم التنمية المنتظرة.

لا يمكن الاستخفاف بالمشاركة اذ دلتنا التجارب التاريخية للمجتمعات المتقدمة ان عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي اقتضت توفر عامل هام لا غنى عنه هو ادارة التنمية، وهي التي ينبغي توفرها على مستوى المجتمع باسره ولا يجب ان تقتصر على فئة معينة، الى جانب وجوب حدوث تغير جوهري في طرق التفكير السائد واسلوب العمل، والسلوك والاتجاهات القديمة في المجتمع.[6]

2.3 المواطن بأدوار مغيبة وهشة النتائج:

يترتب على الدولة والفاعلين على مستوى المجالس الشعبية ومنظمات المجتمع المحلي تأطير السكان واعدادهم من كل الجوانب لتمكنهم من الاندماج والمشاركة في المشاريع التنموية واثراء ومناقشة واقتراح بدائل اجتماعية واقتصادية

وعمرانية، الادارة الحديثة تسعى الى اسهام المواطنين بدرجة او اخرى في التصميم والاشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية او بالتعاون مع الاجهزة الحكومية المركزية والمحلية .[7].

1.2.3 –المشاركة في الانتخابات المحلية:

اكدت إجابة المبحوثين ان نسبة كبيرة جدا من السكان لا يساهمون في أداء الحق الانتخابي والذي من خلاله يسمح باختيار ممثليه في إدارة الشأن المحلي، فالعزوف الانتخابي يعبر بشكل او اخر على التهميش والاقصاء الارادي الذي يمارس الساكن حتى وان كانت هناك اكراهات او معيقات، (الشكل رقم: 6) يسمح لنا بقراءة التقارب في فروق نسب المشاركة بالإقليم المدروس فنسبة العزوف وصلت الى 63.6 % بعين الكبيرة و63.5 % بقنزات، 63% في عموشة و57.1 % بوقاعة.

الشكل رقم : 6 توزيع نسب المشاركة في الانتخابات المحلية

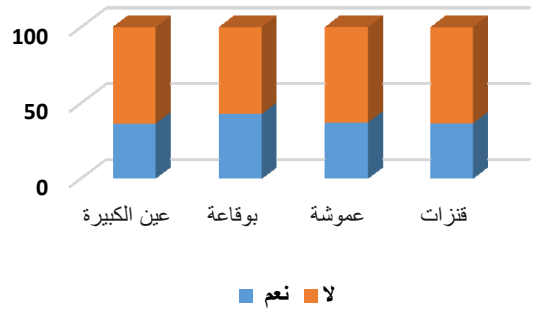

– يرى المواطن ان هناك تنصل تام لأعضاء المجلس المحلي مباشرة بعد انتهاء الاستحقاق المحلي (الانتخابات) وتحول اغلبهم الى الانسداد وعدم خدمة الصالح العام وهو ما يؤثر على وتيرة التنمية.

– نتائج الدراسة سمحت لنا بالوقوف على خلفية عدم المشاركة في الانتخابات المحلية يعود الى عدم الاقتناع بكفاءة المترشح فهو معبر عن مستوى الطموح والتطلع بمشروعية الكفاءة في الأداء التنموي محليا والذي يعد بمثابة قطيعة مع الممارسات السابقة ففي بوقاعة 45 % وعين الكبيرة كانت إجابة المبحوثين ب 41.4 % ثم عموشة 39.6 % وقنزات 36 % وهو ما يوضحه (الشكل رقم: 7).

– محتوى ونوعية البرامج هو الاخر من بين اساسيات المقاطعة والعزوف الانتخابي حيث كان التعبير قويا وبنسبة

الشكل رقم : 7 خلفيات عدم المشاركة في الانتخابية المحلية

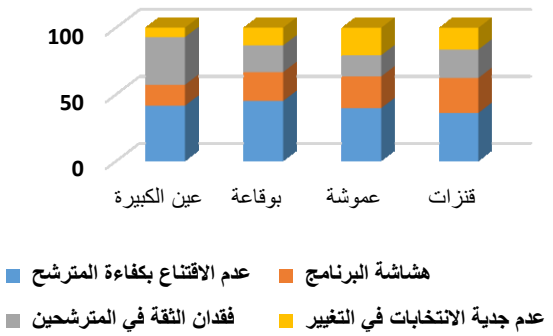

26.2 % في قنزات و23.8 % بعموشة وهي البلديات الجبلية الفقيرة التي لم تنل من البرامج التنموية ما يحسن إطار الحياة بها، كما ان النتائج تبين انخفاض في عين الكبيرة ب 15.7 % و21.6 % ببوقاعة.

اما عن خلفية فقدان الثقة فالأغلبية الساحقة منهم يرى ان المجالس الشعبية البلدية لا تأخذ وبجدية انشغالات المواطنين والاولويات كما يراها ويرتبها المواطن محليا ولان ذلك هو الاخر واقع مفروض من خلال تدخل المجلس الولائي للتنمية المحلية في رفض بعض المشاريع، او من خلال التحجج بالدواعي والخلفيات المالية، فكانت النسبة مرتفعة جدا بعين الكبيرة 35.7 % ثم 21.3 % في قنزات و20 % ببوقاعة ثم 15.8 % بعموشة.

2.2.3 –المشاركة في مداولات المجلس البلدي:

أفادت إجابات المبحوثين ان الأغلبية الساحقة من السكان لا يطلعون نهائيا على المستخرجات والقرارات الصادرة من مداولات المجلس الشعبي البلدي عبر البلديات المذكورة رغم ان القانون يكفل ذلك وتعد العملية من اساسيات الحكامة المحلية ومن أرقى الممارسات في مشاركة السكان من خلال

الشفافية والمسائلة ...، نتائج الاستبيان وكما يوضحه (الشكل رقم: 8) تكشف ان 93 % بعموشة لا يطلعون على المداولات كذلك قنزات 87.5 %، 81.8 % بعين الكبيرة و 76.1 % ببوقاعة.

الشكل رقم : 8 المشاركة في مداولات المجلس الشعبي

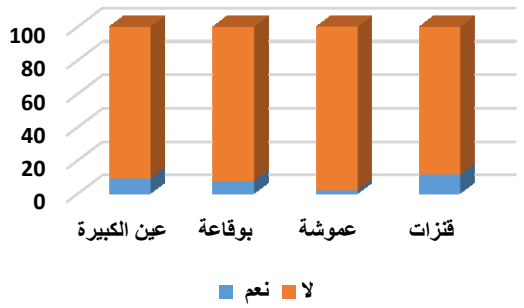

– يرى المواطن غياب الرؤية الشمولية في التنمية من خلال الاستخفاف بعنصر التنسيق، التشاور، الادماج والاعلام المحلي لاجتذاب المواطن وتحفيزه على المشاركة في تنمية المجتمع، فهذا ما يؤدي الى عدم نجاعة العلاقة بين المواطن ومنتخبيه وفتور الوعي المحلي المشترك، تغييب مشاركة المواطن والاستخفاف بها في مجال التخطيط وكل ما يتعلق من تدبير محلي يحيط بتلبية مطالب المواطن وفق الأولويات ، وهو ما تم التأكد منه من خلال نتائج الاستبيان حيث الاقتناع راسخ لدى السكان بان الحضور من عدمه لا يغير في معطيات التسيير المحلي بالنسبة للفاعلين خاصة و ان الوصاية لا تزال ماثلة و بقوة من طرف الدائرة و الولاية ، كما يوجد حس متقدم من السكان على تفادي الاصطدام مع المسؤولين ...الخ ، قراءة النتائج بالنسبة لبلدية عين الكبيرة إجابة المبحوثين تؤكد ان 50 % متأكدين بان الحضور يعد شكلي لان القرارات يحسم فيها أعضاء المجلس كذلك على مستوى عموشة ب 53 % و قنزات 51.7 % و بنسبة اقل بوقاعة 46.3 % ولها حمولة مؤثرة على الإدارة المحلية ، كما ان الاقتناع بعدم انفتاح و رغبة المسؤول ماثلة في كبح المشاركة ببوقاعة 12.3 % و 10.5 % في قنزات ثم 14.2 %بعموشة و 13 % بعين الكبيرة .

3.2.3–الاطلاع على مداولات المجلس الشعبي البلدي :

أفادت إجابات المبحوثين بصدق وثبات الإجابات السابقة المتعلقة بالمشاركة في المداولات، فلا توجد مشاركة تذكر من طرف السكان في الاطلاع على قرارات المجلس والمستخرجات فكانت الإجابة بنسبة 93 % بعموشة و87.5 % بقنزات و81.8 %بعين الكبيرة و 76.1 %.

الشكل رقم : 9 خلفيات عدم المشاركة في المداولات

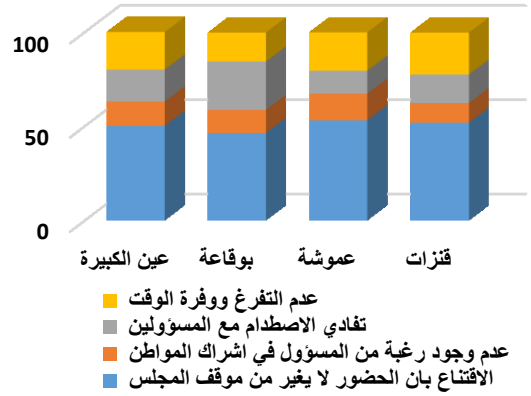

اشارت إجابات المبحوثين على خلفيات ودواعي احجام السكان من الاطلاع على مداولات المجلس والتي تعود بالأساس الى عدم الاهتمام الشخصي المعبر عنه بقوة الى جانب فقدان الثقة في المنتخبين المحليين الذي يأخذ جانب مهم من نتائج المبحوثين، كما اشارت الدراسة الى أهمية البيروقراطية في كبح دافعية السكان من الاقبال على الاطلاع على المداولات باعتبارها عنصرا كاشفا للمواطنة.

الشكل رقم : 10 الاطلاع على مداولات المجلس الشعبي

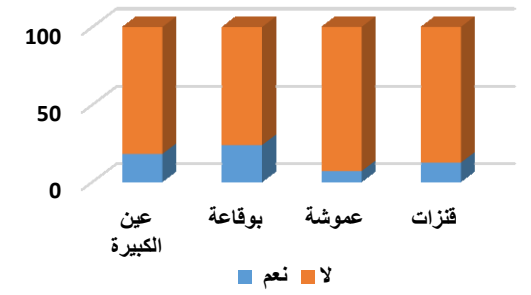

النتائج والشكل رقم: (11) يسمحان باستقراء التقارب المجالي في المعطيات بين عين الكبيرة وعموشة في الشمال الشرقي وبوقاعة وقنزات في الشمال الغربي، فعدم الاهتمام الشخصي بعين الكبيرة يمثل ما نسبته 44.4 %، وبقدر متساو بين الإجابة عن انعدام الثقة والبيروقراطية الإدارية ب 22.2 % وبنسبة اقل المجيبين على ضعف البرمجة ب 11.1 %، اما قنزات فإجابة المبحوثين أتت بنسبة 45.2 % على انهم غير مهتمين بالاطلاع على القرارات وهي نسبة عالية لا تخدم فاعلية الإقليم المتوقفة على مدى الوعي و الحس المدني و المشاركة الشاملة للمواطن ، و نسبة 35.7 % من فاقدي الثقة ،و الباقي يرون ان الوقت غير مناسب و يحول دون مشاركتهم .

الشكل رقم : 11 مبررات عدم الاطلاع على المداولات

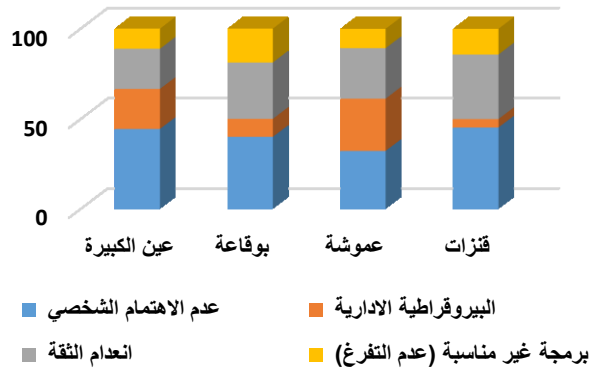

على الفاعلين الارتقاء بدور المواطن في التنمية المحلية و تحويل مشاركته الى شراكة حقيقية ، تعزز لديه روح المواطنة و الانتماء بالمجال او الجهة ، مما يجعل التنمية المحلية كأحد القنوات المفضلة في تجسيد استراتيجية الدولة في التهيئة العمرانية و الوصول الى التوازنات المجالية و الاقليمية المرغوب فيها او انجاح سياسة التجديد الريفي من خلال اشراك المواطن في متابعة الجهد الوطني الى النجاعة من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ، او من خلال مرافقته في المشاريع التي استثمر بها مع الشركاء الاقتصاديين.

4 –دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية في ظل التغيرات الجديدة :

تعتبر المجالس الشعبية المحلية المنتخبة القناة الرئيسية لمشاركة المواطنين في الحكم المحلي، و ستزداد اهمية هذه القناة بشكل خاص في ظل التوجه نحو اللامركزية و تمكين الوحدات المحلية ، فالمساهمة الشعبية هي روح الادارة المحلية و المحور الذي ترتكز عليه [8]، فعلى الجماعات المحلية ان تعمل على اشراك كل المعنيين بالتنمية في الحدود البلدية و خارجها عبر اللجان البلدية من خلال حملات الاعلام التي تنظمها و اللقاءات الرسمية التي تؤطر فيها اعمالها بكل شفافية من خلال اشراك المواطنين و كل الفاعلين من مقاولين وجمعيات مهنية و حرفية .... اثناء مناقشة ومداولة المشاريع، الميزانية، المخططات المحلية سواء الخاصة بالتعمير او التنمية، لتعزيز الثقة بين الهيئات المحلية وجمعيات المجتمع المدني، فهذا ما تم تعزيزه وتأكيده في الباب الثاني من قانون البلدية اذ خص المشرع الجزائري موضوع مشاركة المواطنين بعناية فائقة، فعلى المجلس الشعبي البلدي ضرورة اتخاذ كل التدابير والاجراءات التي من شانها تسمح بتسيير شؤون البلدية انطلاقا من مضامين المادة :11 الى غاية المادة 14 اذ أصبح وجوبا على المجلس:

1 –اعلام واستشارة كل المواطنين حول خيارات واولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2–يقدم المجلس عرض نشاطه السنوي امام المواطنين.

3–تحفيز وحث المواطنين على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

ففي المادة 13 من قانون البلدية أصبح من الممكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، ان سيتعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية و كل خبير و / او كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شانهم تقديم اية مساهمة مفيدة لأشغال المجلس او لجانه بحكم مؤهلاتهم او طبيعة نشاطاتهم[9] ، مضامين المواد من 11 الى غاية 14 هي محفزات الدراسة فكانت الدافعية موجهة الى

معرفة فحواها من الوجهة العملية على مستوى البلديات السابقة الذكر وفق أداة المقابلة مع رؤساء المجالس المعنيين .

1.4 نتائج المقابلة والدراسة الميدانية:

لأهمية دور المجالس الشعبية في ديناميكية تحقيق التنمية المحلية تم الوقوف على مقابلة مع رؤساء بلديات المجالس المعنية في نفس الفترة التي تم فيها توزيع الاستبيان على مستوى البلديات، فكانت المقابلة اما مع الرئيس او أحد النواب من اجل تجميع قدر معتبر من البيانات حول إدارة التنمية المحلية، المشاركة وأدوار الفاعلين من مجتمع مدني ومواطنين في التنمية، اليات الارتقاء بالحكامة المحلية لتحقيق التنمية الذاتية.

إجابات المبحوثين تم جمعها وتحليلها وفقا لأداة الدراسة:

1.1.4 –اتخاذ المجلس الشعبي البلدي التدابير والإجراءات اللازمة في اعلام المواطنين واستشارتهم حول خيارات التنمية بمختلف ابعادها :

ان المجالس الشعبية المحلية لم ترقى الى الادوار التي يجب ان تضطلع بها خاصة بعد التحول نحو اقتصاد السوق والذي اعطى المزيد من الفرص للمبادرة الذاتية على المستوى المحلي والاستقلال في أكثر من مجال ، خاصة ما تعلق بالإعلام كاشتراط تنظيمي لا بد منه ففي سؤال حول مدى مشاركة المجالس المحلية في تفعيل المشاركة بالجماعات المحلية تكشف ان هناك استخفاف حقيقي ومتميز بأهمية ادماج واشراك المواطنين وجمعيات المجتمع المدني عند الشروع في التخطيط من خلال تخصيص اما خرجات ميدانية لمحاورة السكان حول الانشغالات و المطالب اومن جانب تخصيص حصص للإصغاء او فتح السجل البلدي للاطلاع عليه و النظر في محتوياته لان ذلك لا يمثل اشتراطا في نظرهم باعتبارها انها تمثل الوصاية وكونها مجالس منتخبة اي تمثيلية تنظر في صالح المجتمع المحلي، مع العلم ان البعض يرى ان الجماعات المحلية تنشر دعوات للحضور ومتابعة ذلك من خلال المكاتب الفنية لكن لا توجد استجابة من طرف المواطنين في تفعيل العملية .

2.1.4–مدى تبني البلدية لأسلوب المشاركة في مجال التخطيط والمداولات والاخذ باستشارة الكفاءات:

وحول سؤال يتمحور حول الاستعانة بخبرة الموارد البشرية خاصة الكفاءات من الخبراء في مجال التخطيط على المستوى المحلي كانت اجابة اغلب المسؤولين بهذه المجالس ايجابية غير ان هناك تهرب فعلي منها بحكم ارتباطها بالوصاية او بمكاتب فنية ودراسات وهي في حد ذاتها تنوب عن هذه الكفاءات ، اجابة البعض تبدي ادراك فعلي بأهمية المشاركة النوعية للكفاءات من خلال ان النتائج سوف تكون مقصودة و ومحققة لنتائج مرضية لكن الاطار الزمني لا يسمح بعقد او اجراء هذه العملية للارتباطات المحلية و التي تقوم اساسا على التقيد بإجراءات ادارية ومداولات بالمجلس ، فهذا ما يعمق من مشهد تجاهل مشاركة المواطنين و بالأخص الكفاءات المحلية في التنمية وهو مالا يعزز البعد الاجتماعي في التنمية المحلية من خلال تهميش و اقصاء الموارد البشرية خارج دائرة الادارة المحلية من المشاركة مما يسمح بتعميق الهوة بين الادارة المحلية و المواطن ، وعلى نفس التيار الرغبة قائمة لدى المجالس في مشاركة مختلف الفاعلين المداولات لكن يبقى الجانب العملي غير موظف باعتبار ان الأعضاء فقط هم المسؤولين عن التصويت ، وهو ما يجعل مشاركة الكفاءات و المواطنين حتى و ان وجدت فهي صورية .

3.1.4–التزام الرئيس والمجلس بعرض مجمل النشاط في مجال التنمية سنويا:

اظهرت المقابلات ان المجالس الشعبية لا تعير الاهمية اللائقة للتواصل مع المجتمع بشرائحه المتباينة مما يعمق القطيعة ويربك العلاقة بين الاطراف الفاعلة في التنمية كالجمعيات الاهلية والمسؤولين المحليين ويتضح هذا من خلال الاضطرابات وعمليات العصيان المتكررة التي تهدد الامن الاجتماعي.

عموما المشاركة لا بد ان ترتقي الى جعل المجتمع المحلي هو الطرف الاساس و الفاعل و تنتقل من المشاركة الى الشراكة حيث ترتكز فكرة الشراكة الفعالة على حالة تجاوز المشاركة الساكنة على درجات تصاعدية من الشراكة الفاعلة ، فالمجالس

لا تأخذ بالمبادرة مثلا في احتواء المشكلات المحلية وحتى في التجاوب مع المطالب الخاصة بالمواطنين في ان يكون هناك عرض سنويا لحصيلة التنمية و ما هو مبرمج لاحقا لتجسيد مبدا التنسيق و التشاور و تعميق الحوار مع المواطنين و المجتمع المدني لاكتساب شركاء و قناعة مجتمعية حول المشروع المحلي ، وقد تبدا الشراكة من طرف واحد للتطور لاستيعاب اطراف اخرى، وقد تكون لأكثر من طرف و بالتالي فإنها تجسد في مجملها ديمقراطية العملية التنموية و مجتمع النضج السياسي وفي هذا السياق نجد ان الشراكة تجعل جميع الاطراف المشاركين لهم الحق في صنع القرار و الالتزام بما يسفر عنه الاتفاق او الاجماع التشاركي ، وتحديد الادوار و المسؤوليات[10].

– فالمقاربة التشاركية السكانية والقطاعية هي التي تضمن مشاركة مجموعة من الفاعلين العموميين والنخبويين والخواص" الجمهور الخاص " إلى جانب السكان المحليين وهم المعنيين بمشروع تنموي واحد كل حسب تخصصه، وإذ يصبح المشروع متعدد الأبعاد بتعدد الشركاء ويدمج في أهدافه مجموعة من هذه الأبعاد المتكاملة يصبح آنذاك مشروعا مندمجا وتشاركيا وبالأخص إذ راعا البعد الإيكولوجي البيئي لتكون التنمية المتوخاة من المشروع تنمية مستدامة تراعي مستقبل الأجيال القادمة ويكون أثرها ايجابيا على المدى البعيد[11].

4.1.4 –مدى التزام البلدية بممارسة الشفافية في نشر تقارير مفصلة عن المشاريع المنجزة والمزمع إنجازها:

لهذا الجانب أهمية متميزة في حسن إدارة وتدبير التنمية المحلية من جهة ومن جهة أخرى المجالس الشعبية المحلية تبقى محافظة على امتداد قنوات الحوار والتواصل مع المواطن بصفته شريك أساسي في العملية التنموية، المقابلة مع الفاعلين المحليين بينت مدى الاستجابة والاقتناع بوظيفية هذا العنصر عمليا، لكن لا يثمن ويجسد على ارض الواقع، فلا تترك التقارير في متناول المواطنين ولا يتم نشرها ويتم التحفظ في تقديم المعلومة، كما لا يتم الافصاح على المشاريع المستقبلية الافي حالات الاضطرابات الاجتماعية اين يتم توظيفها لكسب الامن الاجتماعي و احتواء الأوضاع .

المجتمعات المحلية في الراهن تواصل على صناعة التغيير والتحول وفق المستجدات والخصوصيات الحالية، على غرار ما قامت به التجمعات السابقة من خلال التحكم في المجال وبطرق تقليدية مكنت الحياة والتطور والنمو[12] ، كما انها تحاول التعايش بتطلع الى التغيير على المستوى المحلي من خلال المشاركة كإحدى البدائل المراهن عليها في تغيير مستوى المعيشة و اطار الحياة .

5 –اليات الارتقاء بالمشاركة والانتقال الى الشراكة المجتمعية:

المشاركة تقتضي وضع الاليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من اجل المساهمة في صنع القرار المحلي، اما بطريق مباشر (المنتخبين المحليين) او غير مباشر عن طريق هيئات المشاركة المحلية ، في اطار التنافس على الوظائف العامة[13] ،في ظل الاصلاحات التي عرفتها الادارة الجزائرية اجتهد الجهاز التنفيذي على اسهام المواطن و المجتمع المدني في ادارة التنمية المحلية من الوجهة النظرية لا العملية فالمعاينة الميدانية للعديد من المجالس البلدية و مقابلة المواطنين اثبتت محدودية الفرص التي تخص المشاركة فمثلا حالات الحضور في المداولات او ابداء الراي او حتى الاخذ براي المواطن عند الاقدام على التخطيط لا يتم اشركه و السماح له بالاطلاع على القرارات و المحاضر ، لا تزال الممارسة الحالية على مستوى الجماعات المحلية حبيسة املاءات فوقية من خلال تجسيد المركزية و ابقاء الوصاية او من جانب التقيد بأنماط قديمة تشد الى الاتجاه الاشتراكي ، او من خلال ان البلدية في الوضع الراهن لا تسمح بمشاركة المواطن المحلي في ادارة التنمية المحلية لغياب اليات واجهزة المشاركة في نشاط البلدية ، فيجب تطويع اجهزتها من اجل اشراك المواطن المحلي في تفعيل دور البلدية المتعلق بإدارة التنمية المحلية [14]

للارتقاء الى مشاركة مجتمعية حقيقية نرى انه من المناسب:

- مراجعة وتعديل القوانين والنظم الانتخابية التي تسمح بتجسيد مبدا المواطنة كحق ومطلب من ورائه واجب تجاه المجتمع المحلي لدى شرائح المجتمع المحلي.
- الاقدام على اصلاحات هيكلية محلية نوعية من خلال تحيين نصوص قانونية تلزم المنتخبين المحليين على اشراك المواطنين وجمعيات المجتمع المدني في كل ما يتعلق بالشأن المحلي من خلال الممارسة الشفافة في الادارة المحلية وحسن تمثيل المواطنين ورعاية قضاياهم.
- الرفع من مستوى الوعي لدى المجتمع المحلي من خلال مد قنوات الحوار وتنشيط الاعلام المحلي والزيارات الميدانية للاطلاع على اوضاع المواطنين.
- الارتقاء بالإدارة والمواطن معا الى الحكم الراشد من خلال تفعيل العدالة والنزاهة المجتمعية، المسائلة والمشاركة .... على الاقل تساهم في تقليص مظاهر الاقصاء والتهميش والتي كثيرا ما كانت مغذية للاضطرابات الاجتماعية فتدفع الدولة الى المعالجة باليات التهدئة والاغراء لكسب الاستقرار الاجتماعي.
- انهاء النفور واوجه الصراع بين جمعيات المجتمع المدني والمجالس المحلية المنتخبة من خلال اذكاء الضمير الجماعي وتوجيهه في خدمة مصلحة الفرد والمجتمع وبناء القدرات المحلية، الى جانب تأطير وتمويل الجمعيات المحلية فيما يخدم المصلحة العامة وليس من اجل كسب الود او الذمة.
- تأهيل الجماعات المحلية وجمعيات المجتمع المدني للانخراط بجدية في العملية التنموية وبشراكة حقيقية تسمح بتعزيز مكانتها والاضطلاع بأدوارها في التخطيط الاستراتيجي الاستشرافي.
- تفعيل مبدا الشفافية واعلام المواطنين بالمشاريع التي تخطط لها الجماعات المحلية.
- الارتقاء بمبدأ ترقية الحس المدني والمواطنة.

الخلاصة :

تتأسس التنمية على المشاركة الفاعلة لمختلف شرائح المجتمع المحلي، وتقوم اساسا من خلال حشد وتجنيد كل الطاقات والمؤهلات المحلية من اجل رفع مستويات العيش وتمكين الاندماج والشراكة والحراك داخل حدود الاقليم وخارجه، كما تعتمد وبشكل اساسي على كل ما هو محلي باعتباره مؤهلا فعالا في صنع التغيير واستمراريته.

تجريد وتنزيه المشاركة من الصراعات الحزبية والعشائرية والاختلافات الثقافية وتوجيهها الى ما يدعم العمل التنموي ويسمح بإذكاء روح التعاون والتكامل والاندماج للجماعات المحلية والاقليمية في اقامة شراكة حقيقية بإمكانها ان ترفع من موازين الاقليم في شتى النواحي، الجماعات المحلية مدعوة الى ترسيخ اليات عملية جديدة تجسد الحكامة المحلية والديموقراطية والعدالة والانصاف الاجتماعي.

تعزيز مبدا تكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين واستثماره في التنمية التشاركية كفيل بتغيير الواقع المحلي الذي اضحى مجالا للصراعات والنزاعات والتفكك، فعلى الوصاية ان تتخذ مسارين اساسين في ادارة شؤون المحليات:

1-المسار الراسي: ويتم فيه التحويل الفعلي للموارد والسلطة والتمويل الى الاجهزة المحلية.

2-المسار الافقي: تمكين الجماعات المحلية من الاضطلاع بمهامها التنموية في حدود خطط وبرامج اجتماعية اقتصادية مدروسة.

فمن اجل الوصول الى اقاليم تنموية جاذبة وتنافسية في الافاق بالأرياف والحواضر يجب تثمين المشاركة وتعزيزها لتجسيد مبدا الشراكة المجتمعية انطلاقا من الاعتماد على الامكانيات الذاتية باعتبارها اساس كل تنمية محلية مستدامة ممكنة من تجاوز الاخفاقات واختلالات اعتمادا على الجهود الذاتية، والانتقال الى توفير الثروة والرفاه والنمو وهو ما يمكن تفرغ الدولة.

المراجع والهوامش:

[1] ابراهيم الدسوقي محرم علي. دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي بقرية الحوطا الشرقية في مبدا تكافؤ الفرص. رسالة ماجستير جامعة الازهر. 2007 ص :2

[2] صبحي محمد قنوص. ازمة التنمية، ليبيا دار الجماهرية للنشر والتوزيع 1992 الطبعة الاولى ص: 168

[3] عبد العظيم عثمان احمد. دور المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية الريفية في افريقيا. مجلة دراسات افريقية. ص: 143

[4]احمد رشيد. الإدارة المحلية والتنمية. المفاهيم العلمية. دار المعارف. القاهرة. 1981 ص: 28

[5] S. Bouchemal : Evolution récente de l'agriculture dans les Hautes-Plaines orientales algériennes (région d'Aïn-Beïda), thèse pour le doctorat de géographie, Université de Poitiers, 1994, 443 pages, cartes.

[6]نبيل حليلو. التنمية والثقافة السياسية اية علاقة؟ مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية. العدد الثامن جوان 2012 ص: 30

[7] احمد رشيد. الادارة المحلية والتنمية. المفاهيم العلمية. دار المعارف القاهرة. الطبعة الثانية 1981 ص: 99.

[8] ياسمين نور الدين و اخرون. نحو مجالس شعبية فاعلة. مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية مطبعة الساحل القاهرة. ص: 8

[9] قانون البلدية 1990/08. الباب الثالث مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية. ص: 6

[10] ياسمين نور الدين و اخرون. المرجع نفسه. ص: 19

[11] Salah Bouchemal. Pratiques communautaires et rapports à l'espace en Algérie. Colloque international- espace et société aujourd'hui. Rennes : 21 et 22 octobre 2004. Page : 3

[12] سمير عبد الوهاب. دور الادارة المحلية والبلديات في اعادة صياغة دور الدولة. منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية. 2009 مصر. ص: 95

[13] غزيز محمد الطاهر. اليات تفعيل دور البلدية في ادارة التنمية المحلية بالجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2011 . ص: 10-11

[14] محمد خشمون. مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة سوسيولوجية) مجلة العلوم الانسانية. جامعة منتوري قسنطينة. عدد 33 جوان 2010 ص: 351